

Distr.: General  
9 December 2013  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة  
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة  
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين  
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“:  
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات  
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة  
واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من شبكة الرصد النسائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ  
(نيوزيلندا)، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

020114 311213 13-60623 X(A)



## البيان

### التحديات والمنجزات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالنساء والفتيات

فيما يتعلق بتحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لم تحقق نيوزيلندا إلا قدرا ضئيلا من التقدم منذ اعتماد الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية في عام ٢٠٠٠. وظل الجمود يصيب قضايا بالغة الأهمية للتنمية وتمكين النساء والفتيات. وتشمل هذه القضايا استمرار تحمل النساء والفتيات مغبة العنف والإيذاء الجنسيين؛ وإفقار الأسر حيث لا يزال يعيش واحد من كل أربعة أطفال في نيوزيلندا في فقر، مما يؤدي إلى الحرمان من حقوق الإنسان طيلة حياتهم، وبخاصة للأطفال البنات؛ وفارق الأجور بين النساء والرجال، الذي أخذ في الاتساع ببطء في عام ٢٠١٣؛ والتقدم الضئيل المحرز نحو كفالة اضطلاع المرأة بدور في الإدارة العليا وصنع القرار؛ وعدم حل قضايا التمييز في أماكن العمل؛ وتوفير الصحة والرعاية للمسنات، وللنساء والفتيات ذوات الإعاقة، والمهاجرات.

وثمة أهداف محددة زمنيا ومؤشرات قابلة للقياس محددة، هي من دعائم الأهداف الإنمائية للألفية، ليست حاليا بارزة بشكل كاف في نيوزيلندا. وثمة مجموعة بناءة من المؤشرات وضعتها وزارة شؤون المرأة ونشرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، لم تطبق أو يتم الترويج لها على نطاق واسع. وانتهت في عام ٢٠٠٩ خطة عمل وطنية مدتها خمس سنوات للمرأة النيوزيلندية كانت قد وضعت في عام ٢٠٠٤. ولم يتم لاحقا وضع خطة جديدة. ومع ذلك فقد نجحت المنظمات غير الحكومية في إدراج مسألة عدم وجود خطة عمل وطنية جديدة للمرأة ذات أهداف محددة زمنيا ومؤشرات قابلة للقياس محددة في تقاريرها عن الاستعراض الدوري السابع للتقدم الذي أحرزته حكومة نيوزيلندا في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/NZL/7) المقدمة في تموز/يوليه ٢٠١٢. وفي الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لاحظت اللجنة "بقلق أن الدولة الطرف لم تعتمد خطة عمل وطنية جديدة للمرأة لتحل محل الخطة التي انتهت في عام ٢٠٠٩" (انظر CEDAW/C/NZL/CO/7، الفقرة ١٧). ولاحظت اللجنة أيضا أن وزارة شؤون المرأة تفتقر إلى الموارد الكافية للقيام بمهامها العديدة. وبدون توافر تمويل كاف لا تستطيع الوزارة أن تقوم بدور شامل في كفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحقيقا كاملا.

ولكي يتم تنفيذ الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية تحقيقا تاما وكاملا لا بد من النظر إليها ككل. وعلى الرغم من أن النساء والفتيات لازلن يُحرمن من المساواة الكاملة بين الجنسين كما هو مطلوب في إطار الهدف ٣، لا يمكن تحقيق الأهداف السبعة الأخرى.

وتقف الأهداف ١ و ٤ و ٥ و ٦ جنباً إلى جنب مع الهدف ٣ في تعزيزها للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عندما يُنظر للرفاه العام للنساء والفتيات من منظور تقاطع هذه الأهداف.

ومظاهر اللامساواة والتهميش المتعددة والمتقاطعة ملحوظة في سكان نيوزيلندا المتنوعين بشكل متزايد. وفي التقارير الوطنية لشبكة الرصد النسائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (نيوزيلندا) بشأن الاستعراضات التي تُجرى كل خمس سنوات لإعلان ومنهاج عمل بيجين، تُشجع الشبكة نساء نيوزيلندا اللاتي يعشن على حافة المجتمع واللاتي يعانين في أغلب الأحيان من أشد صور التمييز، على جعل صوتهن مسموعاً من خلال منتديات مناقشة مُعدة خصيصاً واستبيان بشأن الحياة اليومية للنساء والأطفال. ويوفر الاستبيان المعنون "كيف حالنا نحن نساء نيوزيلندا معاً؟" بيانات من عينة أخذت في فترات الاستعراضات التي تُجرى كل خمس سنوات الثلاثة الأخيرة لتوفير مقياس طولي لرفاه المرأة. وأبرزت النتائج بشكل خاص ما تواجهه المرأة من صعوبة في الادخار من أجل التقاعد. إذ أن آثار انخفاض المدخرات على المسنات هي التي تقرر سوء نوعية حياتهن في كبر سنهن.

وانصب تركيز اهتماماتنا فيما يتعلق بتقديم تقارير عن التقدم المحرز في إعلان ومنهاج عمل بيجين على التمييز الخاص الذي تُعاني منه النساء والفتيات بتنوعهن الواسع في أوكلاند، حيث تعيش نسبة كبيرة من النساء والفتيات من مايوري والمحيط الهادئ وآسيا، ومن النساء المهاجرات. وتُعد حواجز اللغة، وعدم كفاية الدخل، وعدم إتاحة الفرص للعمل والحصول على الاستحمام وتحقيق التفاعل الاجتماعي، كلها من القضايا المستمرة. وقد قدمت شبكة الرصد النسائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (نيوزيلندا) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ التماساً إلى مجلس النواب بالبرلمان النيوزيلندي بشأن موضوع الزواج القسري وزواج القاصرات، ولم يُعترف به حتى الآن كأولوية تتطلب إصدار تشريع جديد لمنع هذه الممارسة.

ومما له أهمية بالغة الإسراع بإحراز تقدم في إزالة العقبات الكبيرة التي تعترض سبيل التمكين الكامل لنساء وفتيات نيوزيلندا وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية. وسيعزز إنشاء لجنة مختارة معنية بحقوق الإنسان إلى حد كبير الرقابة البرلمانية المنهجية ويقوي المساءلة بشأن قضايا حقوق الإنسان، لا سيما المساواة بين الجنسين. وقد طُلب إنشاء هذه اللجنة المختارة في الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تموز/يوليه ٢٠١٢ (المرجع نفسه، الفقرة ١٠).

ومما يثير القلق على نحو خاص استمرار المستويات المرتفعة من العنف المنزلي والعنف الجنسي القائمين على نوع الجنس، اللذين تعاني منهما النساء والفتيات في نيوزيلندا. وهذه الولايات التي لا تخف حدتها تؤثر على حياة الكثيرات. وقد نصت الاستنتاجات المتفق عليها المنبثقة عن الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، المعقودة في نيويورك في آذار/مارس، على أن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات يجب أن يكون أولوية، وليس خياراً، لتحقيق حقوق الإنسان، والتماسك الاجتماعي، والتنمية المستدامة. وهذه هي الدعائم التي ستدفع المجتمع النيوزيلندي إلى الأمام في بلد معروف دولياً بإعماله لحقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية، بغض النظر عن نوع الجنس. ويجب أن تكون الأولويات إنشاء خدمات متعددة القطاعات للناجيات من العنف، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية، والدعم النفسي، وتقديم المشورة، فضلاً عن ضرورة حماية الحق في الصحة الجنسية والإنجابية. ولن يتم تنفيذ الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية تنفيذاً جيداً حتى تتحقق هذه الأولويات.

وثمة توصية تضمنها تقرير منظمتنا بشأن الاستعراض الدوري الشامل الثاني للتقدم الذي أحرزته حكومة نيوزيلندا بشأن حقوق الإنسان والمقرر تقديمه في أوائل عام ٢٠١٤، أدانت فيها منظمتنا العنف بقوة وطلبت إلى الحكومة إنشاء أجهزة للنهوض بالمرأة على أعلى مستوى ممكن. وقد دعونا أيضاً إلى زيادة الاستثمار في مجال المساواة بين الجنسين والتمكين للنساء والفتيات.

وليس هناك في الوقت الحاضر أية آلية لانتصاف النساء والفتيات اللاتي عانين من التمييز المستمر. إذ تخضع سبل الانتصاف المحلية لقيود شديدة. وإن تحقيق الانتصاف في إطار مبدأ الحرمان من حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الإنسان المتصلة بالمساواة بين الجنسين، يحد من تنفيذ المبادئ المتضمنة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. والنساء والفتيات النيوزيلنديات محرومات من آلية للشكاوى في إطار تشريعاتنا الحالية لحقوق الإنسان حيثما تكون هناك وجوه تناقض ضمن التشريعات التي لم يتم توفيقها عبر جميع الخدمات ولا مع الصكوك الدولية الموقعة عليها نيوزيلندا. فعلى سبيل المثال، تقتضي الفقرة المتعلقة بالتحرش الجنسي في قانون العمل أن تتقدم المرأة بشكوى إلى المدير وأن تكمل الإجراءات الأخرى، ولكن المرأة لا يُطلب منها بموجب تشريعات حقوق الإنسان أن تتبع هذه الخطوات لدى تقديم شكوى تتعلق بحقوق الإنسان. والوسيلة الوحيدة للانتصاف قد تكون بالنظر في شكوى لم تحسم في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ويساور النساء والفتيات ذوات الإعاقة القلق بشكل خاص بسبب عدم تصديق حكومة نيوزيلندا على البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يوفر ربطاً بالمستوى الدولي. إذ أن القضايا المتعلقة بالاعتراف أمام القانون، والوصول إلى العدالة، والحصول على التدريب، واحترام المعوقين، والاستغلال عن طريق العنف والإيذاء، هي مجرد بعض الشواغل التي تتطلب إنشاء آلية للعمل المباشر بموجب الاتفاقية. ومرة أخرى، سيوفر إنشاء لجنة برلمانية مختارة معنية بحقوق الإنسان منطلقاً للتقدم إلى الأمام.

ويجب أن تُحرز نيوزيلندا مزيداً من التقدم بشأن الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، من حيث اتصاله برفاه الطفلة. فغالباً ما يتم تجاهل حقوق الإنسان للطفلة. ويتحمل كثير من الفتيات آثار أمراض الطفولة نتيجة لوجودهن في أسر تُعاني من الفقر. فالمنازل غالباً ما تكون رطبة وباردة ومكتظة، وهي ظروف مثالية لانتشار مرض التهاب السحائي، والحمى الروماتزمية، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة. وتوفر الحكومة الموارد للتحصين من مرض التهاب السحائي والحمى الروماتزمية، ولكن ذلك لا يتصدى للأسباب الأساسية للفقر وسوء السكن.

ويخسر أولاد الآباء المستفيدين في ظل إصلاحات الرعاية الجديدة. وقد أجرى فريق مكافحة فقر الأطفال دراسة بشأن مسوغات الاستحقاقات تبين منها أن أولاد المستفيدين يخضعون الآن لمجموعة من القواعد لا يُطلب من الأطفال الآخرين الوفاء بها. فهناك خطر أن تخلق القواعد التي تم تغييرها طبقة محرومة من الأطفال الذين يتم تقييد أنشطتهم بشكل مجحف لأسباب خارجة عن سيطرتهم. فيطلب أحد التدابير أن يُقيد الأطفال إجبارياً في صفوف التعليم في الطفولة المبكرة من سن ثلاث سنوات، ولكن تعليم الطفولة المبكرة الرفيع المستوى غير متوافر في المناطق الأكثر فقراً، مما يخلق فجوة في تنفيذ الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، ويضع احتياجات الأطفال في مرتبة تالية لتركيبة الحكومة على إخراج الآباء من نطاق الاستحقاقات وإدخالهم في قوة العمل.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة والوكالات والمنظمات غير الحكومية، فقد ثبت أن إحراز تقدم حقيقي لصالح النساء والفتيات أمر يشوبه قدر كبير من الوهم. فلا تزال النساء يعانين من التمثيل الناقص في مناصب الإدارة العليا ومناصب المسؤولية. ولم يكن النهوض بوضع النساء والفتيات من خلال اتخاذ تدابير لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فعالاً تماماً في مكافحة الفقر، والجوع، وأمراض الطفولة التي يمكن الوقاية منها، وآثار انعدام الأمن المالي.